للاستعداد للمستقبل والخوض في علم المستقبليات

الدلال لإنشاء مؤسسة خاصة بالدراسات الإستراتيجية والمستقبلية

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً برغبة بإنشاء مؤسسة خاصة بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، قال في مقدمته:

مازال وباء كورونا يمثل خطراً صحياً عالمياً وتسبب في آثار سلبية كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن المرجح أن يستمر هذا الوباء بالتأثير على مسيرة الحياة في العالم فترة أطول، وعلى الرغم من تطور العالم علمياً وتكنولوجياً إلا أن العالم وجد نفسه عاجزاً أمام هذا الوباء وقد تفاوتت استعدادات الدول في التعاطي معه فمنهم من كان أكثر استعداداً ومنهم من فشل وتضررت الدولة والبشر.

وباء كورونا ليس الخطر الوحيد في عالم متغير يحمل في طياته تحديات اقتصادية وسياسية وبيئية وصحية وأخرى، بل إن الأمر لا يقتصر على الأخطار، وإنما في مدى تقدم أي دولة أو شعب في مصاف الدول المتقدمة بقدرتها على دراسة الواقع والمستقبل والتخطيط السليم والعمل لمستقبل أفضل، وللتدليل علي ما سبق نشير إلى دولة الكويت تحديدا، ونتساءل ما الرؤية تجاه النفط كمورد طبيعي ومصدر دخل رئيس يكاد يكون الأوحد لميزانية الدولة ورفاهية المواطنين؟ ماذا عن مستقبل النفط كحاجة دولية؟ وإلى أي مرحلة زمنية سيستمر كذلك؟ وماذا أعددنا مستقبلاً في حال توافر مصادر أخرى للطاقة أو تراجع كمية إنتاجه أو تراجعت قيمته السوقية عالمياً؟ ماذا عن الماء في مرحلة بدأت تستعر الحروب والصراعات السياسية والاقتصادية حول امتلاكه والتحكم به وأثر ذلك على دولة الكويت؟ وما استعداداتنا كدولة لذلك؟ ماذا عن البيئة بعد أن عبث فيها الإنسان ومخاطر ذلك العبث الذي ينذر بآثار سلبية على البشرية؟ والأمثلة على أهمية قراءة ودراسة المستقبل والإعداد له كثيرة وأكثر من أن تحصى.

وفي الكويت وعلى الرغم من وجود بعض الجهود الرسمية والأكاديمية والخاصة نحو التوجه لبناء صروح للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية إلا أنها صروح وجهات لا ترقى أن تكون مؤسسات متكاملة الأسس في الدراسات المستقبلية والاستراتيجية وليس لها صفة الديمومة والتفرغ والإنتاجية الاحترافية والعمل المتوازي مع متطلبات الدولة بمختلف قطاعاتها، وما المجلس الأعلى للتخطيط إلا مثال على مؤسسة غير مستقرة وغير منتجة على نحو مأمول وغلب عليها الطابع السياسي أكثر من الطابع العلمي المهني، كما أنه من جانب آخر تتعدد الجهات في الدولة من دون تعاون أو تنسيق بينها في مجال الدراسات ما يمثل هدراً للطاقات والمال وتحقيق الأهداف المطلوبة.

للاستعداد للمستقبل والخوض في علم المستقبليات عمدت عدد من الدول في العالم إلى إنشائها مؤسسات خاصة للدراسات المستقبلية وفرت لها الدعم المالي وأسندت إلى أشخاص متخصصين قيادتها، كما ألحقت بها عددا من أصحاب الخبرة والطاقات البشرية المواطنة وأصحاب الخبرة عالمياً من أجل توفير دراسات وأبحاث متخصصة ومعدة بشكل علمي ومهني لمتطلبات العمل للمستقبل وتحدياته، وقد ساهم ذلك كثيراً في نجاح تلك الدول وتقدمها ، وفي المقابل هو الأمر الذى يتطلب أن يتوافر فى دولة الكويت من خلال إنشاء مؤسسة متخصصة لدراسات المستقبل والدراسات الاستراتيجية، لذا فإني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

– قيام مجلس الوزراء بإنشاء مؤسسة خاصة بدراسات المستقبل والدراسات الاستراتيجية يوفر لها صور الدعم المادي ويعهد إلى إدارتها مجلس أمناء من أطراف متخصصة يتم اختيارهم بصورة علمية مهنية ويلحق بهم عدد من الباحثين وأصحاب الخبرة والأكاديميين لإعداد دراسات وأبحاث متخصصة في مجال متطلبات الدولة والحكومة المستقبلية والاستعداد للتحديات والمخاطر في المجالات كافة.

– يكون للمؤسسة الخاصة بالدراسات المستقبلية والاستراتيجية آليات عمل مشترك وتنسيق مع المؤسسات العالمية فى المجال ذاته، ولها أن تستعين بالخبرات العالمية وفق ضوابط ونظم محكمة، كما أن أداء المؤسسة الخاصة بالدراسات المستقبلية والاستراتيجية يتمتع بالشفافية من حيث إعلان خطتها ونشر تقرير مختصر عن أدوارها وإنجازاتها وتسليم تقرير للحكومة والمجلس بشأن تفاصيل أدائها، كما أن للمؤسسة أن تتلقى طلبات من السلطتين لإعداد دراسات خاصة تدخل ضمن أغراضها وتخصصها.

حماد : التعديل كان يخص المادة 45 من القانون

«الداخلية والدفاع» ترفض مقترح شطب المشاركين في «الفرعيات» من سجلات الناخبين والمرشحين

سعدون حماد

رفضت لجنة الداخلية والدفاع في اجتماعها امس اقتراحا بتعديل أحكام القانون رقم ١٩٦٢/٣٥ بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة فيما يتعلق بانتخابات الفرعيات.

وأوضح عضو اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بمجلس الأمة أن التعديل يخص المادة ٤٥ من القانون والتي تنص في فقرتها الخامسة على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على خمسة ألاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لاختيار واحد أو أكثر بين المنتمين لفئة او طائفة معينة".

وبين أن مقترح التعديل ينص على أن " كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها أو شارك فيها وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لاختيار واحد أو أكثر بين المنتمين لفئة أو طائفة معينة يستوجب الشطب من سجلات الناخبين وشطب المرشح من سجل المرشحين وإسقاط العضوية في حاله الإدانة".

وأشار حماد إلى أن "اللجنة انتهت بعد النقاش والتصويت عليه إلى الرفض بالإجماع ويبقى النص الحالي كما هو عليه".

طالب الخالد بتحمل مسؤولياته السياسية

العدساني: نرفض معالجة الاختلالات الاقتصادية من جيوب المواطنين

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني بإقالة وزير المالية براك الشيتان من منصبه، بسبب ما اعتبره تراخي وإهمال الوزير في التعامل مع جملة من القضايا.

وقال العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن وزير المالية أرسل لمجلس الأمة في شهر مايو 2020، ما يفيد بأنه لن يمس بالرواتب، ولكنه بعد شهر واحد أرسل كتابًا لمجلس الوزراء بإجراءات فيها مساس بالرواتب والخصخصة.

وتساءل العدساني "ما الهدف من أن يرسل الوزير لمجلس الأمة كتابًا ثم يبعث بكتاب مغاير لمجلس الوزراء"؟ مستطردًا بالقول "هذا الأمر نرفضه وسنتصدى له".

وأفاد بأن الهدف من الاستجواب الذي تقدم به لوزير المالية، وأيضًا الفائدة التي تحققت منه، هو تعطيل الوثيقة الاقتصادية وكشفها بعد أن كان وزير المالية قد أنكرها في البداية.

وأوضح أن قرار مجلس الوزراء رقم 728 ينص على تكليف وزارة المالية بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية لاتخاذ الإجراءات اللازمة والأدوات القانونية المناسبة للإصلاحات الاقتصادية.

وبين العدساني أن وزير المالية هو من وضع الاقتراحات التي تتضمن المساس بالرواتب والدعوم ومكتسبات الشعب ورفع الأسعار والخصخصة، مشددًا في الوقت ذاته على أن سمو رئيس مجلس الوزراء يتحمل المسؤولية السياسية بعد أن قبل بتوجيه وزير المالية هذه المخاطبات. وقال "أنا الذي كشفت الوثيقة الاقتصادية والكتب التي نشرت وأنا من يتحمل المسؤولية القانونية عنها وليس المواطنين".

وأكد العدساني رفضه معالجة الاختلالات والفساد وتجاوزات الحكومة من جيوب المواطنين، مطالبًا رئيس الوزراء والوزراء المعنيين بالابتعاد كليًا عن جيوب المواطنين.

من جانب آخر أوضح العدساني أنه وجه رسالتين واضحتين لسمو رئيس مجلس الوزراء الأولى بوجود تضخم في حسابات بعض النواب وشبهة غسل أموال لم تتم إحالتها من قبل وحدة التحريات المالية للنيابة العامة.

وبين أن الرسالة الثانية بشأن تعيينات تمت عن طريق وزير المالية لصالح بعض النواب بمؤسسات الدولة، ومنها مؤسسة التأمينات وهيئة الاستثمار والإدارة العامة للجمارك.

ورأى العدساني أن تراخي الوزير وإهماله وإجراءاته التعسفية و(كيله بمكيالين)، كل ذلك يستوجب إقالته من منصبه، مبينًا أن هذا الأمر يتحمل المسؤولية عنه رئيس الوزراء.

وشدد العدساني على أن هذه القضية لن تعبر، مشيرًا إلى أن الكثير من القضايا المالية تم فتحها وأنه أوضحها بالدليل والبرهان والمستند ومنها قضية الصندوق الماليزي وصندوق الموانئ وقضية المدير الأسبق لمؤسسة التأمينات الاجتماعية الذي استباح أموال المؤسسة بالإضافة لشركة الإيرباص والحكم الذي صدر بحقها وورد فيه اسم دولة الكويت.

واختتم العدساني تصريحه بالقول "كل ذلك تم التعاطي والتعامل معه من قبل وزير المالية بتواضع وتراخ وإهمال ولا يمكن أن يستمرّ هذا الوزير في ظل وجود هذه القضايا الجسيمة والضخمة".

في جميع الجهات الحكومية

الشاهين لإصدار مجلس الوزراء قرارا باستمرار العمل بنظام العمل عن بعد بشكل دائم

أسامة الشاهين

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة لمّا كان قرار مجلس الوزراء رقم (692) المتخذ في اجتماعه رقم (2020/33) المنعقد بتاريخ 2020/5/25 بشأن اعتماد دليل سياسات وإجراءات وقواعد العودة التدريجية للعمل في الجهات الحكومية المقدم من ديوان الخدمة المدنية قد تضمن بأنه يجب على الجهات الحكومية في المرحلة الأولى من العودة للعمل بأن لا يزيد عدد العاملين في الجهة الحكومية في اليوم الواحد على 50% من إجمالي عدد العاملين في الجهة، على أن يعمل بقية الموظفين وفقاً لنظام العمل عن بعد وذلك في الأيام التي تقرر جهات عملهم عدم حضورهم لمقر العمل.

ولما كان تطبيق نظام العمل عن بعد بشكل موسع ودائم في الجهات الحكومية يحقق العديد من الإيجابيات منها:

أولا: الآثار الإيجابية في تطبيق نظام "العمل عن بعد" على ميزانية الدولة:

1 – انخفاض تكاليف استهلاك الكهرباء والماء في المباني الحكومية نظراً لانخفاض عدد الموظفين المتواجدين في مقار العمل.

2 – انخفاض تكاليف عقود المباني الحكومية المؤجرة وإمكانية الاستغناء عنها أو تقليل المساحات المؤجرة بعد انخفاض عدد الموظفين في مقار العمل.

3 – انخفاض تكاليف عقود إنشاء وصيانة وتوسعة المباني الحكومية نظراً لانخفاض عدد الموظفين في مقار العمل.

4 – انخفاض تكاليف عقود (التنظيف، الحراسة، المراسلين، الضيافة) نظراً لانخفاض عدد الموظفين في مقار العمل وعدم الحاجة إلى المراسلين بعد استخدام أنظمة التراسل الإلكتروني.

5 – انخفاض تكاليف عقود شراء وصيانة وتوريد الأثاث والمكاتب والقرطاسية؛ نظراً لانخفاض عدد الموظفين في مقار العمل.

6 – انخفاض تكاليف عقود شراء وتركيب وصيانة أجهزة البصمة ومكائن التصوير والأحبار والأوراق، نظرا لانخفاض الحاجة لها بعد انتقال الموظفين إلى العمل عن بعد.

7 – انخفاض الازدحام المروري وتكاليف عقود صيانة وتوسعة الطرق، نظراً لانخفاض عدد المكبات بعد تطبيق نظام "العمل عن بعد"؛ وبالتالي تقليل استهلاك الطرق وانخفاض الميزانية اللازمة لصيانتها وتوسعتها.

ثانياً: الآثار الإيجابية لنظام "العمل عن بعد" في تطوير العمل الحكومي:

1 – زيادة إنتاجية الموظفين، نظراً لتركيز نظام "العمل عن بعد" في تقييم أداء الموظفين على إنتاجية الموظف بشكل كبير جداً بدلاً من تركيزه على محاسبة الموظف على حضوره اليومي لمقر العمل.

2 – سرعة إنجاز الأعمال الحكومية وتقليل الوقت المستغرق في إنجاز المعاملات نظراً لاعتماد نظام "العمل عن بعد" بشكل كبير جداً على تكنولوجيا المعلومات والتراسل الإلكتروني.

3 –الانخفاض الكبير لإجمالي إجازات الموظفين "وخاصة الإجازات المرضية" نظراً لعدم حاجة الموظف لطلب إجازة للتغيب عن مقر العمل.

4 – ارتفاع الروح المعنوية والنفسية لبعض الموظفين غير القادرين على الحضور اليومي إلى مقر العمل، وذلك بسبب ظروفهم الصحية أو الاجتماعية أو الأسرية.

5 – يوفر نظام "العمل عن بعد" الحماية الصحية للموظفين، وذلك بتحقيق التباعد الاجتماعي عند انتشار الأوبئة والأمراض، كما نشهده حاليا بانتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

ونص الاقتراح على ما يلي:

" إصدار مجلس الوزراء قرارا باستمرار العمل بنظام العمل عن بعد بشكل دائم في جميع الجهات الحكومية، على أن لا يزيد عدد العاملين في الجهة الحكومية في اليوم الواحد عن 50% من إجمالي عدد العاملين في الجهة، على أن تنخفض هذه النسبة كلما زادت قدرة الجهات الحكومية في أداء أعمالها عن بعد، مع تكليف الجهات التالية بما يلي:

تكليف مجلس الخدمة المدنية بإصدار قرارات جديدة بشأن قواعد الدوام الرسمي وقواعد تقييم أداء العاملين للتوافق مع نظام العمل عن بعد.

تكليف الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بتقديم الدعم الفني والتقني للجهات للحكومية بما يمكنها من الإسراع في تطوير نظمها الإدارية لأداء أعمالها عن بعد.

على أن يتم استثناء بعض الوظائف ذات طبيعة العمل الخاصة من تطبيق نظام العمل عن بعد مثل "الوظائف الصحية والأمنية".

ماجد المطيري يسأل المنصور عن ترقية ضباط الصف الجامعيين إلى رتبة ملازم

ماجد المطيري

تقدم النائب ماجد المطيري بسؤال برلماني إلى وزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور عن ترقية ضباط الصف الجامعيين إلى رتبة ملازم، وموعد عقد الدورة المخصصة لهم.

وجاء في السؤال:

1 – ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بخصوص القرار الوزاري رقم 2019/000 والمتضمن

ترقية ضباط الصف الجامعيين إلى رتبة ملازم؟ وإذا كانت هناك إجراءات يرجى تزويدي بها؟

2 – هل يوجد من ضباط الصف الجامعيين من اجتاز شروط الترقية إلى رتبة ملازم؟ إذا كانت الإجابة

بنعم يرجى تزويدي بالأعداد؟

3 – ما هو الموعد المقرر لعقد الدورة بناء على القرار الوزاري 2019/000 وهل قامت الوزارة بوضع خطة لقبولهم وإعداد المناهج؟